دة تدل على معنى فلا يكون مفرداً مع انه كلمة اتفاقاً فينتقض تعريفها جمعاً قلت ان الصيغة ليست بلفظ عند المصنف كالحركات لان المختار عنده مذهب من يجعل اللفظ الصوت المكتفى [نفس] كيفية كما هو مذهب الشيخ يس فيصدق عليه تعريف المفرد الكلمة والمخرج شرح عبد الله علما لانه مما لا بد منه لابد لجزء العظم عاجزة وفي هذا المقام تحقيق وتفصيل يطلب من الامتحان ثلثة فعل حتى يلزم مدلول التضمني وهو الحدث قدم على الاسم على عكس ما في الكافية لان الكلام في العامل وهو اصل في العمل ولان كلمة عامل بخلاف الكلام كما يصرح به وهو اي الفعل ولما كان فصله من الاسم بالدلالة على احد الازمنة الثلثة بالهيئة وكان ظاهر عبارة القوم وهي الاقتران لفظه باحد الازمنة غير مفيد لذلك بل مفيداً اقتران لفظه مع اذ ليس كذلك ولذا احتيج الى التأويلات التي ذكرت في الامتحان او مفيداً اقتران المعنى فوجب حينئذ ان يراد بالمعنى التضمني الذي هو الحدث وهو تعلق لا يفيده اللفظ عدل عنها فقال ما دل وما عبارة عما كان الكلمة عبارة عنه فتذكير الضمير في دل باعتبار لفظه ومعناه كما حققه الفاضل المصنف لا عن لفظها حتى يكون التذكير باعتبار لفظه كما زعم الفاضل الجامي بهيئته او وضعاً اي دلالة وضع او زمان او دلالة وضعية او حال كونه مع

Copyright © King Saud University

موضوعاً او وضعاً على احد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والاستقبال بان وضع هيئته الافرادية لان يوضع نوعي كما وضع مادته للحدث بوضع شخصي ولكن لم يذكره لانه عليه بنفسه بهذا الوضع كما ذكرها القوم لعموم الاحتياج لانه بما ذكره يخرج الحرف لعدم دلالته على الزمان وهو اصلا كرجل وضرب ومن مما يدل عليه لكن بمادته لا بهيئته كامس وغداً والآن وكذا الصوح والغبوق وكذا يخرج اسماء الافعال واسماء الفاعل والمفعول لان هيئة كل منها غير موضوعة للزمان حتى تدل عليه وضعا بل اقتضاء كل منها عليه عقلا او بقلبة الاستعمال وهذه غير معتبرة فان قيل لم قولهم ان كلا من اسماء الفاعل والمفعول حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال بالاتفاق شيء كونه ليست موضوعة للزمان فينتقض التعريف به جمعاً قلت معنى قولهم انه حقيقة في الحال ان حقيقة في المعنى الكائن في الحال فلا يلزم كونه موضوعا للزمان ولا يخرج الافعال المنسلخة عن الزمان بحسب الاستعمال لدلالة هيئة كل منها في الاصل عليه وضعاً ويخرج نحو يزيد علما لان واضع العلم لم يضع هيئته للزمان كما لا يخفى على من له ادنى عرفان فان قيل ان المضارع كلوند والامر كلاهما يخرج بقولنا على احد الازمنة فينتقض التعريف به جمعاً قلت ذلك لم لان احد الازمنة في اصل الوضع والاشتراك انما نشأ في الاستعمال ولو

اصلا ايضا كما يخرج الامر لان منه ما لا يدل على الزمان